الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/NGO/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولنتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من منظمة أبرشيات القديس يوسف، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ومن جمعية راهبات نوتردام المعلمات ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2005/1.

190105 190105 04-66617 (A)
0466617

التعليم مفتاح التنمية الاجتماعية

إن إتاحة فرص الحصول على التعليم المتكافئ والجيد للجميع هو بمثابة أداة ناجعة لتحقيق الأهداف المعلن عنها لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن: وهي القضاء على الفقر؛ وتحقيق العمالة الكاملة؛ وإقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة (A/CONF.166/9). فالتعليم يحقق للمتلقين وأسرهم ومجتمعاتهم منافع الصحة الذهنية والجسدية والمنافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة والحفاظ عليها.

لقد أنجز الكثير ...

لقد أيد المجتمع الدولي على الدوام الحق في التعليم المتكافئ والجيد للجميع، وتجسد ذلك للمرة الأولى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعيد تأكيده في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اتفاقية حقوق الطفل (A/RES/44/25). وقد خصص كل من الإعلان العالمي بشأن توفير التعليم للجميع (جومتيان، تايلند ١٩٩٠) وإطار عمل داكار (داكار، السنغال، ٢٠٠٠) لموضوع التعليم مكانة مرموقة في جدول أعمال التنمية الدولية. وجرى تأكيد الوعد بتوفير تعليم جيد للجميع في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن (A/CONF.166/9) ثم فُصِّل في الغايات والمرامي المنصوص عليها في الغايات الإنمائية للألفية (A/56/326).

وخلال التسعينات، ارتفع التسجيل في التعليم الابتدائي في كل مناطق العالم. وتبلغ نسبة الأطفال المسجلين بالمدارس اليوم في العديد من المناطق أكثر من ٩٠ في المائة ممن هم في سن الدراسة الابتدائية[(١)]. فمن بين البلدان الـ ١٢٨ التي تتوافر عنها بيانات، حقق إثنان وخمسون بلدا التكافؤ بين الجنسين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي أو يرجح أن يحققه بحلول عام ٢٠٠٥. ويرجح أن يحقق إثنان وعشرون بلدا آخر التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥[(٢)].

ويقر عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤ (A/RES/57/254) بالأهمية الحاسمة للتعليم باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. ويذكرنا

(١) United Nations Development Programme, *Millennium Development Goals: A Compact Among Nations Human Development Report 2000*, (New York: Oxford University Press, 2003) 92.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الموجز المعنون ''مسائل الجنسين والتعليم للجميع: القفزة نحو المساواة'' (باريس: مطبوعات اليونسكو، ٢٠٠٣)، ٨-٩.

القرار بأن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا لا بد أن تمضي قدما على نحو متماسك ومتسق على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي إذا كان لنا أن نحقق الاستدامة. إن إحلال التعليم في صميم جدول أعمال التنمية المستدامة إنما يعبر بوضوح عن قلق المجتمع الدولي والتزامه إزاء الأزمات التي تواجهنا الاقتصادية منها والإيكولوجية وما تعلق منها بالإنصاف ويؤكد مجددا على تصميم المجتمع الدولي على إيجاد حلول لهذه الأزمات.

وما زال الكثير ينتظر الإنجاز ...

بينما يستمر المجتمع الدولي في اعترافه بما للتعليم من دور هام في التصدي للتحديات العالمية التي لا تحصى للألفية الثالثة، ليس ثمة من نهج متماسك بعد لتنفيذ الأهداف التعليمية. ومجرد ذكر التعليم في الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة واجتماعات الأمم المتحدة لا يكفي كأداةَ تنفيذٍ فعالة. ولم تزل الهوة بين الوعود التي تطلق في مختلف الوثائق الختامية وبين تنفيذها الفعلي تتسع.

ويُقدَّر عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ولكنهم خارجها بـ ١٢١ مليون طفل في العالم أجمع[٣]. ولا يستكمل التعليم الابتدائي من الأطفال الذين بدؤوا ذلك التعليم سوى نصف عددهم ونيف – وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يستمر إلى الصف الخامس سوى طفل واحد من كل ثلاثة أطفال[٤]. ومعظم الأطفال الذين هم خارج المدرسة، وعددهم ١٢١ مليون طفل، هم من البنات[٥]. ويرجح أن يخفق ٦٠ في المائة تقريبا من البلدان الـ ١٢٨ في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستويين الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ – وذلك هو المحك الأول للالتزام العالمي بالغايات الإنمائية للألفية.

وفي الختام، من الواضح أن الحصول على التعليم ليس كافيا. فجودة التعليم أمر حاسم في التغلب على الفقر، وضرورية لسد الفجوة بين الجنسين وحاسمة لإقامة مجتمعات عادلة ومستدامة. والسياسة التعليمية التي تركز حصرا على توفير التعليم وتغفل واقع الأطفال الاجتماعي والسياسي والبيئي والاقتصادي؛ وتدريب المعلمين وتنمية كفاءاتهم؛ واعتماد

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٤، (نيويورك: اليونيسيف، ٢٠٠٣)، ٧.

(٤) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، ٩٢.

(٥) حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٤، ٦.

مناهج مراعية للأبعاد الثقافية؛ وتوفير موارد تعليمية كافية ستفشل في إخراج الأطفال وأسرهم من دائرة الفقر صوب تحقيق التنمية الاجتماعية الحقة.

وبناءً عليه، نوصي بإيلاء النظر بعناية لدى استعراض إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لما يلي:

١ - إن تحقيق الأهداف التعليمية العالمية يتطلب إيجاد تناغم بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وعلى الحكومات المحلية والوطنية أن تكف عن تكبيد الأسر تكاليف مباشرة وغير مباشرة للتعليم الأساسي، إذا ما أرادت زيادة الفرص المتكافئة للجميع للوصول إلى التعليم. وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي تخفيف عبء الديون الثقيل عن كاهل بلدان العالم المثقلة بالديون؛ ووضع آلية تكفل فرصا عادلة للتجارة والوصول إلى الأسواق؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تعبئة الموارد الضرورية لإتاحة فرص التعليم المتكافئ والجيد للجميع.

٢ - إن إنهاء التمييز ضد البنات في التعليم أمر حيوي للتنمية الاجتماعية. فتعليم البنات حق أساسي من حقوق الإنسان ومسألة أساسية من مسائل التنمية البشرية في آن معا. و ''إن وجود نساء متعلمات عامل أساسي لكسر دورة الفقر التي تتعاقب عليها أجيال''(٦). على أنه بالرغم من ثبوت الدليل العلمي على نجاعة تعليم البنات، قلما تعكف دوائر السياسة على مناقشة المسألة باعتبارها سبيلا لكفالة التنمية البشرية والتقدم الاجتماعي(٧). فلا بد من إدراج التخطيط التعليمي، ولا سيما المتعلق بتعليم البنات، في خطط الحد من الفقر والسياسات الإنمائية، من ثم المساعدة على ضمان اهتداء برامج التنمية الاقتصادية بمبادئ حقوق الإنسان. وسيتطلب إنهاء التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي إيجاد اتجاهات وطنية ودولية تدعم حق البنات في التعليم وتؤمّن التزاما سياسيا قويا بتحقيق الإنصاف بين الجنسين.

٣ - إن المناهج التعليمية لا بد أن تكون عالمية النطاق وأن تهتدي بأهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (A/RES/49/184) وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٤ (A/RES/57/254)، وأن تتناول في الوقت ذاته المعارف والمهارات والقيم الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى

(٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تسريع التقدم في تعليم البنات (نيويورك: اليونيسيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، ٥.

(٧) حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٤، ٩.

المحلي. ويجب أن يُقدَّم هذا التعليم على يد معلمين ملتزمين بحقوق الإنسان، وبمراعاة الإنصاف بين الثقافات والجنسين، وبتعليم التسامح واحترام الفروق.

٤ - إن للمنظمات غير الحكومية، في أنحاء عديدة من العالم، سجل أطول من مجرد توفير التعليم، وبالأخص للذين هم في أمس الحاجة إليه. فخبراتها ودرايتها ومشاركتها على مستوى صنع القرار أمور حاسمة لتحقيق تعليم متكافئ وجيد للجميع.

تقر هذا البيان وتؤيده المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية

مؤتمر القيادات الدومينيكية

اتحاد اليزابيث سيتون

منظمة الفرنسيسكان الدولية

الرابطة الدولية لمعاهد الخدمة الاجتماعية

الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء السكنية

الاتحاد الدولي للجامعيات

الرابطة الدولية لدير راهبات تجلي السيدة العذراء

جمعية راهبات نوتردام دي نامور

جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية

منظمة فيفات الدولية